العلاقة بين الصرف والمعجم التمايز و التداخل و التأثير

الكلمات المفتاحية : الصرف ، المعجم ، التأثير

د. مقبل بن علي الدعدي
أستاذ اللغويات المساعد بجامعة أم القرى
Ma5673@gmail.com

الملخص

تُعد هذه الدراسة من الدراسات البينية، فهي تهدف إلى بحث العلاقة بين علم الصرف والمعجم العربي، وهما فرعان من فروع علم اللغة العربية يشتركان في دراسة المفردات، وقد انطلق البحث من فرضيته الآتية: يفترض أن بين الصرف والمعجم قدرًا مشتركا يجمعهما، وثمة حدود تميّز كل علم عن غيره، ووظائف منوطة بالمعجمي وحده ولا تعني الصرفي، وأخرى من واجبات الصرفي ولا تثريب في إهمالها على المعجمي.

و قد، قُسّم البحث إلى مباحث ثلاثة، وهي:

المبحث الأول: الصرف والمعجم: التمايز والحدود

المبحث الثاني: الصرف والمعجم: التداخل وأسبابه.

المبحث الثالث: الصرف والمعجم بين التأثير والتأثر

وقد وظف البحث غير منهج لدراسة العلاقة بين العلمين، فالمنهج الوصفي التحليلي سيستعين به الباحث في تحديد مفهوم كل علم، وسيرصد بالمنهج الموازن " المقارن" التداخل والتأثير بينهما.

و وصل إلى نتائج عدة من أهمها:

- بين الصرف والمعجم اختلافات، فعلم الصرف يُعنى بالمطرد من كلام العرب، ويرصد التغييرات التي تلحق بالأبنية، وأما المعجم فيُعنى بجمع معاني المفردات وشرحها، ويُعنى كذلك بالظواهر اللغوية غير المطردة.
- أسباب التداخل بين الفرعين تعود إلى: تقارب الفرعين، وتتميم الفائدة،
- و بيان ما حدث في الكلمة من تغيير، وبيان ما لا ينضبط، ومفهوم المعجم عند المحدثين.

- أثّر علم الصرف في المعجم سواء أكان في التبويب والترتيب، أو في المتن المعجمي بالاعتماد عليه في معاني الأبنية، ومعرفة أصل الكلمة.
- وأثّر المعجم كذلك في علم الصرف بالاعتماد عليه في عدّ بعض الظواهر اللغوية، والصيغ مما يقاس عليه.

بسم الله الرحمن الرحيم

وبه نستعين

الحمد لله رب العالمين، والصلاة على أشرف الأنبياء والمرسلين، وعلى آله وصحبه ومن تبعه أجمعين

أما بعد

فإن اللغات تُدرس وفق مستويات عدة، فتُدرس اللغة على المستوى الصوتي، والصرفي، والتركيبي، والدلالي، والأخير يُعنى بدراسة دلالة المفردات في المقام الأول، ودلالة التراكيب في المقام الثاني، وبذلك يتداخل مع بعض دراسة المستويات الأخرى في بعض جوانبها، فيشترك مع المستوى الصرفي في دراسة المفردة، وبالأخص فيما يتعلق بالمعنى، ويشترك مع المستوى التركيبي فيما يتعلق بالمعنى كذلك.

ولو عدنا إلى التراث اللغوي العربي لو جدنا تلك المستويات حاضرة في علوم العربية ومعارفها، فقد نشأت علومٌ ومعارفٌ تدرس اللغة العربية من جميع جوانبها، وتبحثها على كافة مستوياتها(١).

وما قيل فيما يتعلق بتداخل المستويات له شواهده في علوم العربية ومعارفها، وفي هذه الدراسة سنسلط الضوء على علم الصرف والمعجم في محاولة لكشف العلاقة بينهما، وتحديد مواطن التداخل وأسبابها، وإبراز الحدود الفاصلة بينهما.

مشكلة البحث:

القارئ في علوم العربية، و المطلع على تاريخها، والناظر في فروعها يدرك أن ثمة معارف عربية تشترك في النظر في المفردات العربية ودراستها وتصنيفها منها: متن اللغة وفقه اللغة وعلم اللغة بالمفهوم القديم للمصطلحين والمعاجم والصرف والاشتقاق، وهذا التداخل قد يَنتُج عنه تأثيرٌ بين تلك المعارف تتراكم تلك الآثار عبر التاريخ، وبعد تشقيق المعارف، وتفريع المسائل، وكثرة التصنيف؛ فيصعب بعد ذلك تمييز الحدود بينها، ومعرفة

الوظائف المنوطة بكلٍ منها، وهذا البحث يُعني برصد الحدود الفاصلة بين الصرف والمعجم، وأسباب التداخل، ومظاهر التأثير بينهما.

فرضية البحث:

يفترض البحث أن بين الصرف والمعجم قدر مشترك يجمعهما، وثمة حدود تمييز كل علم عن غيره، ووظائف منوطة بالمعجمي وحده ولا تعني الصرفي، وأخرى من واجبات الصرفي وليس للمعجمي كلامٌ فيها.

تساؤلات البحث:

ما العلاقة بين الصرف والمعجم؟

هل نستطيع تمييز حدود الصرفي ووظيفته واستقلالها عن وظيفة المعجمي؟

ما الأسباب التي أدت إلى التداخل بين الفرعين؟

ما الأثر الذي يحدثه كلٌّ منهما في الآخر؟

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى اختبار فرضيته السابقة، ويحاول إجابة تساؤلاته.

وبعد النظر في مشكلة البحث وتساؤلاته، وفرضية البحث وأهدافه، وبعد جمع المادة، وضم الشبيه بشبيهه، والنظير لنظيره، والدليل بمدلوله، والقضية بفروعها، قُسّم البحث إلى مباحث ثلاثة، وهي:

المبحث الأول: الصرف والمعجم: التمايز والحدود

المبحث الثاني: الصرف والمعجم: التداخل وأسبابه.

المبحث الثالث: الصرف والمعجم بين التأثير والتأثر:

منهج البحث:

سيوظف البحث غير منهج لدراسة العلاقة بين العلمين، فالمنهج الوصفي التحليلي سيستعين به الباحث في تحديد مفهوم كل علم، وسيرصد بالمنهج الموازن " المقارن" التداخل والتأثير بينهما.

المبحث الأول: الصرف والمعجم: التمايز والحدود

من المعلوم أنّ اللغة تقوم على ثنائية اللفظ والمعنى، أو الصوت والدلالة، والكلمات والأشياء، وهي كما قال ابن جني:" أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم"[٢]

وقد نشأت علوم اللغة من أجل هذين المحورين: فاستنباط القواعد، وتقنين القوانين، وتسجيل الظواهر المطردة وغير المطردة، وجمع المفردات والمعاني وتصنيفها، ومعرفة دلالة الألفاظ والتراكيب، وضروب المعاني في حالتي الإفراد والتركيب، والأحوال السياقية: المقالية والمقامية، وأداء الألفاظ بضبط أصواتها وبنيتها، وطرائق الاشتقاق والتوليد، كل تلك العلوم والمعارف خادمة للألفاظ والمعاني تتطلب المحافظة عليهما.

وعلوم العربية على تعددها وتنوعها لم تخرج عن تلك الأغراض، وإن استقل كل علم بأغراض خاصة قد لا تشاركه فيه العلوم الأخرى، وأهداف تختلف عن غيره من العلوم والمعارف، وما يتبع ذلك من مناهج وإجراءات، وسنقصر الحديث في بحثنا على علم الصرف والمعجم طرفي دراستنا، وهذا المبحث مختص بالحديث عن هوية علم الصرف، وهوية المعجم، والحدود التي تفصل بينهما، وسيكون تناول هذه القضية من محورين:

المحور الأول: المفهوم.

المحور الثاني: الوظيفة.

المحور الأول: المفهوم:

أولًا: علم الصرف:

من المعاني اللغوية لمادة الصرف " الصاد والراء والفاء" الرجوع، والتحويل التغيير، ومنه قول الله عزو وجل: {وَتَصْرِيفِ الرِّيَاحِ} البقرة (١٦٤) بمعنى تغييرها وتحويلها.

و أما علم الصرف اصطلاحا، فهو علم من علوم العربية التي تُعنى بالضبط والتقنين، وقد كان علماء العربية صنفين: الأول يُعنى بالقواعد والقوانين، الآخر يُعنى بجمع الألفاظ ومعانيها، وما يتعلق بها من ظواهر، والأول في البدء كانوا يسمونه عالم بالعربية، والآخر عالم باللغة، ثم بعد ذلك جاء مصطلح علم النحو، فحل محل العربية، و أخذ مكانه في الدلالة على العلم الذي يُعني بضبط القوانين إفرادًا وتركيبا، وبعد ذلك ظهر مصطلح الصرف أو التصريف ليستقل بالقوانين الضابطة للكلمة المفردة.

لا نريد الولوج في تفاصيل التاريخ لعلم الصرف، من التحقيق في واضعه، والحديث عن مصطلحاته، وموضوعاته عند المتقدمين والمتأخرين، فهذا شأن آخر لا يتسع له المقام، ولكن المقصود تحديد مفهوم علم الصرف، فهو: "علم بأصول تعرف بها أحوال بنية الكلمة التي ليست بإعراب ولا بناء"

فمن هذا التعريف لعلم الصرف، وهو التعريف الذي استقر عند المتأخرين، يتبين ما يأتي:

- الصرف يُعنى ببنية الكلمة قبل التركيب، وأما دراسة الكلمة في التركيب مما يُعنى به علم النحو، فالإعراب والبناء والتغيير الذي يحدث في الكلمة نتيجة لتركيبها في الجملة من مباحث علم النحو.
- الصرف يُعنى بالكلمات التي لها أحوال متعددة، وأما الكلمات التي لا تتصرف، والمفردات التي لا تقبل التغيير فليست من موضوعات علم الصرف، كحروف المعاني، والأسماء غير المتمكنة، والأفعال غير المتصرفة.
- الأحوال المختلفة متعددة تشمل ما تؤدي إلى معنى، وما لا تؤدي إلى معنى، وليس كل تحويل يُبنى عليه معنى، كالزيادة والحذف، والإبدال، والقلب، والتجرد والزيادة، والصحة والإعلال، والنقل والإدغام، وغيرها من الأحوال.
- علم الصرف علم يعنى بالقوانين المنضبطة والقواعد المطردة.

هذا مفهوم علم الصرف في منظومة علوم اللغة العربية.

ثانيا: المعجم:

من المعاني اللغوية لمادة المعجم" العين والجيم والميم" الصمت والسكوت، أو عدم القدرة على الإفصاح والإبانة، ومنه سُمي العجمي، وقد دخلت على الفعل همزة للسلب والإزالة، فتقول: أعجمت الكتاب بمعنى أزلت عجمته، ومنه اشتقاق المعجم.

و أما المعجم في الاصطلاح فهو: كتاب يضم عددًا من مفردات اللغة مقرونة بشرحها وتفسير معانيها على أن تكون المواد مرتبة ترتيباً خاصاً إما على حروف الهجاء أو الموضوع" المعاني".

وللمعجم العربي تاريخ ليس بخافٍ على ذي إطلاع على علوم العربية، وقارئ للتراث العربي، من علاقته بغريبي القرآن والحديث، ومن الرسائل اللغوية المبكرة التي تُعنى بجمع الألفاظ المرتبطة بموضوع واحد، ومن طرائق الترتيب، واختلاف المناهج، ولكن كل هذا وغيره من قضايا له مجال آخر لا يتسع له مقام بحثنا هذا.

وللمعجم العربي تسمية أخرى، وهي "القاموس" التي انتشرت بانتشار القاموس المحيط للفيروزآبادي، ويهمنا أن نسجل أهم الملاحظات على مفهوم المعجم:

- يُعنى المعجم بالجمع جمع الألفاظ، ويختلف من معجم لآخر بين من يحاول جمع أكبر عدد ممكن من المفردات، كالعين و لسان العرب وتاج العروس، ومن يهدف إلى جمع ما صح عنده، أو الاقتصار على الأكثر استعمالا، والأشهر من كلام العرب، كجمهرة اللغة، وتهذيب اللغة، والمجمل، والصحاح.
- يُعنى المعجم بتسجيل معاني الألفاظ، وما يتبع من ذلك شواهد.
- يُعني المعجم بترتيب الألفاظ وفق المنهجية التي اتخذها صاحب المعجم.

هذا هو مفهوم المعجم في التراث اللغوي العربي، و بهذا تتضح هوّية علم الصرف، والمعجم من خلال المفهوم، وتعريف كلٍ منهما، وستكتمل الصورة بعد تحديد وظيفتهما.

المحور الثاني: الوظيفة.

من المجالات المعرفية التي لا يسع لباحث من الاطلاع عليها تلك الدراسات التي خُصصت للحديث عن العلوم والمعارف: أقسامها، وخصائصها، ومناهجها، وأغراضها، سواء أكان ذلك في مؤلف مستقل، أو في مقدمات الكتب و أثنائها، ومن أوائل من أفرد مؤلفًا في هذا الفرع المعرفي أبو نصر الفارابي(٣٣٩هـ) في كتابه إحصاء العلوم، وقد قسم علم اللسان على قسمين:

الأول: حفظ الألفاظ الدالة عند أمة ما،و علم ما يدل على شيء منها، و أما الثاني : علم قوانين تلك الألفاظ، وقد ذكر أنّ المراد بالقوانين الأقاويل الجامعة الكلية التي تندرج تحتها مفردات كثيرة ، وأمثلة متعددة [٣]، ثم ذكر أنّ علم اللسان عند كل أمة ينقسم إلى أجزاء سبعة عظمى، وهي :[٤]

علم الألفاظ المفردة، علم الألفاظ المركبة، علم قوانين الألفاظ عندما تكون مفردة، وقوانين الألفاظ عندما تركب، وقوانين تصحيح الكتابة، وقوانين تصحيح القراءة، وقوانين تصحيح الأشعار. فالذي يختص ببحثنا من علوم اللسان علم الألفاظ المفردة، وعلم قوانين الألفاظ، فالأول علم الألفاظ المفردة، ويُعنى عند الفارابي بالألفاظ المفردة الدالة على أجناس الأشياء ، وأنواعها وحفظها، وروايتها، والدخيل في ذلك اللسان، والغريب منه والمشهور عند جميعهم.

وأما علم قوانين الألفاظ المفردة: فيُعني بالنظر أولا في الحروف المعجمة عن عددها ومخارجها.. وعما يتركب منها في ذلك اللسان وعما لا يتركب، وعن أقل ما يتركب منها... وكم أكثر ما يتركب، وعن الحروف الذاتية التي لا تتبدل في بنية اللفظ عند لواحق الألفاظ

من تثنية وجمع وتذكير وتأنيث واشتقاق وغير ذلك ... وعن الحروف التي تندغم عندما تتلاقى ، ثم من بعد هذا يعطي قوانين أمثلة الألفاظ المفردة ويميز بين الحالات الأولى التي ليست هي مشتقة عن شيء، وبين ما هي مشتقة ... ويميز بين الحلات الأولى وبين ما هي منها مصادر .. وكيف تغير المصادر حتى تصير كلما؛ ويعطي أصناف أمثلة الكلم، وكيف يعدل بالكلم حتى تصير أمرًا ونهيًا ، وما جانس ذلك في أصناف كميتها وهي الثلاثية والرباعية ،وما هو أكثر منها ، و المضاعف وغير المضاعف ..والصحيح منها والمعتل ..والتذكير والتأنيث .. والتثنية والجمع ..وفي وجوه الكلم ، وفي أزمانها جميعا، والوجوه هي: أنا وأنت وهو ثم يفحص عن الألفاظ التي عسر النطق بها أول ما وضعت، فغيرت حتى سهل النطق بها.(٥)

ومن النصوص التي وقفت عليها لصاحب الطراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، جعل فيه علوم الأدب أربعة، منها:

"علم اللغة العربية: وهو علم بمعانى الألفاظ المجردة. فإن حاصله استفادة المعانى المفردة من الأوضاع اللغوية. فالعلم بأن الإنسان والفرس والجدار وغيرها من الألفاظ موضوعة لهذه الحقائق المفردة، إما بالتوقيف، وإما بالمواضعة، أو يكون بعضها بالتوقيف، وبعضها بالمواضعة، أو الوقف فى ذلك."(٦)

"علم التصريف. وهو علم يتعلق بتصحيح أبنية الألفاظ المفردة، وإحكام قوالبها على الأقيسة المطردة فى لسان العرب بالقلب، كما في قال ورمى، والحذف كما في قولنا: قل، وبع، والإبدال، كما في قولنا: ميعاد، وصراط، وغير ذلك. وهو علم جليل القدر، ولا يختص به إلّا الأذكياء من علماء الأدب، كما أثر عن أبى عثمان المازني وأبى الفتح ابن جنى، وغيرهما. وقد يقع فيه معظم الزّلل لمن لم يحرز أصوله ولا يحكمها، كما وقع من نافع المقرئ في همزه شبه معايش وهو خطأ"(٧)

وهناك نصوص متعددة تسير في مع هذين النصين في الاتجاه نفسه، يخرج القارئ لها بتصور واضح للعلوم التي جعلت من المفردات والألفاظ مادتها، ولو عدنا إلى نص الفارابي نجد أنّه لم يذكر مصطلح علم الصرف، ولا المعجم، ولكنّه ذكر اتجاهين لدراسة المفردات قبل تركيبها، الأول: علم الألفاظ المفردة الذي يهتم بأنواع الألفاظ وروايتها، ومعرفة الدخيل

منها والغريب والمشهور، والمعاجم تُعنى بهذه القضايا مع فروع أخرى كعلم اللغة وفقه اللغة ومتن اللغة بمفهومها في التراث.(٨)

و الثاني: علم قوانين الألفاظ، وهو يتهم بالقواعد التي تتعلق بالألفاظ كما شرحها الفارابي، و القضايا التي ذكرها لا تتطابق ومفهوم علم الصرف في التراث العربي وعند القدماء، فقد أدخل فيه ما لا يدخل في علم الصرف كالضمائر، ولكن نقول: العلم الذي يُعنى بقوانين الألفاظ هو علم الصرف، و للفارابي منطلق قد لا يتطابق وعلوم العربية تطابقا تاما، فالفارابي كان ينظر في كيفية دراسة الألسنة بصفة عامة.

و أما يحيى الحسيني فنصه أكثر وضوحا، وأقرب إلى تصنيف علوم العربية، فقد قابل بين علمين يتناولان المفردة بالدراسة، الأول سمّاه: علم اللغة العربية يهدف إلى معرفة معاني المفردات، ودلالات الألفاظ، وهو مادة المعجم ، والثاني: علم التصريف الذي يهدف إلى إحكام الأبنية وتصحيحها بالاعتماد على المطرد فيها من كلام العرب.

و بهذا يتضح الفرق بين تناول الصرفي والمعجمي للفظة، وتظهر بجلاء مهمة كلٍّ منهما، و نتبين هويتهما، والحدود التي تفصلهما عن بعض، وسنعيد ترتيب الوظائف في الجدول الآتي:

علم الصرف	المعجم
١.يُعنى بالمطرد في كلام العرب والقياس عليه. ٢. يهتم بدراسة التغييرات التي تطرأ على اللفظة عند تحويلها. ٣. يهدف إلى صياغة القوانين المستنبطة من كلام العرب. ٤.حديث الصرفي عن المعاني فرعٌ عن الكلام على الأبنية، وعن رصد التغييرات التي تطرأ على اللفظة عند التحويل. ٥. مادة الصرفي الكلمات هي ما تقبل التحويل.	١.يعنى بالوقائع اللغوية والظواهر غير القياسية. ٢. يهتم بجمع معاني المفردات وتصنيفها. ٣. يهدف إلى جمع الألفاظ وضبطها وشرحها. ٤. حديث المعجمي عن المعاني أصلٌ وأما التطرق للتغييرات التي تحدث عن تحويل اللفظة، والقواعد المتعلقة بها ففرع ٥.مادة المعجمي أوسع ، فهي تشمل المفردات اللغوية كلها خلا الأدوات ففي الأغلب لها مؤلفات مستقلة لأن معانيها في التركيب.

وهذه الحدود يلحظها من نظر في علم الصرف، والمعجم، ومن تتبع تأريخ نشأتهما، وتأمل في الغاية منهما، والمطلع على مناهج العلماء في التأليف في هذين الفرعين من فروع دراسة اللغة يدرك ذلك، بل قد صرّح بعض العلماء بذلك، وسأختم هذا المحور بجملة من أقوالهم:

الفارابي (٣٥٠هـ):

"القول في الأسماء التي لا تدخل في الذِّكر:

ما كان من الشَّجر والنَّبات، وأَشْباه ذلك مما شاكله، أو تفرَّع منه لم نذكر واحدَه، لأنَّ له قياساً يطردُ عليه، وقياسه: أَن يكون الواحد منه بالهاء على مثال الجمع، كقولك: تفَّاحة، وموزة، وبطَّيخة، وطلحَة"(٩)

"وما كان من فُعُل جمعاً لفَعُول أو فَعِيل أو فِعالٍ، لم يذكر لاطِّراده.

وما كان على فُعْلة من أسماء الأَلوان والعُيوب لم يُذكر لاطِّراده، وهو نحو: الحُمْرة، والصُّفْرة. والحُدْبَة، والبُجْرَة"(١٠)

ابن سيده (٤٨٥هـ)

يقول عند حديثه في المقدمة عما تميز به معجمه (المحكم والمحيط الأعظم):

"ومنه: أني لا أذكر الجمع المسلم إلا أن يكون تشبيها بالمكسر في كونه سماعيا، نحو:أرضين وإحرين، وغير ذلك مما جمع بالواو والنون، وقد كان حكمه ألا يسلم إلا بالالف والتاء، نحو: باب فرسنات وسجلات وسرادقات، ونحو ذلك من الجموع التي يستغنى فيها بالتسليم عن التكسير"(١١)

" ومنه: أني أذكر اسم المصدر الذي يجيء من " فعل يفعل " على " مفعل "، لاطراده، فأما ما جاء منه على " مفعل " كالمرجع والمقيل والمحيض، فلازم ذكره، لكونه سماعيا"(١٢)

" ومن بديع تلخيصه، وغريب تلخيصه، أني أذكر صيغة المذكر، ثم أقول: والأنثى بالهاء، فلا أعيد الصيغة، وإن خالفت الصيغة أعلمت بخلافها، إن لم يكن قياسيا، نحو: بنت أو أخت"(١٣)

الفيروزآبادي (٨١٧هـ):

" ومن أحسن ما اختص به هذا الكتاب: تخليص الواو من الياء ؛ وذلك قسم يسم المصنفين بالعي والإعياء. ومنها: أني لا أذكر ما جاء من جمع فاعل المعتل العين على

فعلة، إلا أن يصح موضع العين منه، كجولة وخولة، وأما ما جاء منه معتلا ؛ كباعة وسادة، فلا أذكره لاطراده"[١٤]

أحمد رضا:

" إذا ذكرت الفعل الثلاثي ذكرت مصادره كلها لأنها ليس لها ضابط مطرد. أما مصادر الثلاثي المزيد والرباعي مجردًا أو مزيدًا فلم أذكرها اكتفاء بعلم القارئ، لأنها مطردة إلا ما شذ منها عن القاعدة، وهو نادر، فإني ذكرته إلى جانب فعله مثل: توضأ وضوءًا، وتطهر طهورًا، وصلى صلاة، وأدركه دركًا ومدركًا. على أنني وضعت للمصادر المطردة جدولًا في هذا الكتاب، يستحضر الطالب فيه ما يغيب عن ذهنه منها"[١٥]

" ذكرت النسب الشاذة عن القياس: كالجزي في النسبة إلى سجستان، والصنعاني في النسبة إلى صنعاء، والداوردي في النسبة إلى دراب جرد (بلد بفارس). ونبهت على شذوذها، ولم أذكر النسب القياسية إلا فيما ندر"[١٦]

إذن بين علم الصرف، والمعجم تمايز وحدود، واختلاف في المفهوم، والغاية، وكذلك اختلاف في المادة التي يطلبها كلٌ منهما، وما يتبع ذلك من اختلاف في المناهج، وتباين في الوظائف، وسننتقل بعد الحديث عن التمايز إلى الحديث عن التداخل، وهو موضوع المبحث الآتي.

المبحث الثاني: الصرف والمعجم: التداخل و أسبابه.

لا يعني ما انتهينا إليه من تأكيد التمايز بين علم الصرف والمعجم أن تلك الحدود مراعاة في كل مؤلف، ومعمول بها في كل مصنف، ولو كانت الأمور مأخوذة بتلك المنهجية الصارمة بين الفرعين لما احتجنا لكتابة هذا البحث، ولم تقم تلك الفرضية، والأسئلة التي قدمنا بها البحث، والتي يحاول إجابتها.

و إنّ المطّلع على كتب الفرعين يدرك أنّ ثمة تداخلا بين مؤلفات علم الصرف والمعجم، فثمة مسائل سماعية تجدها في مؤلفات علم الصرف، وأخرى قياسية يجدها القارئ في المعاجم اللغوية، ولا أريد إثقال البحث بتأكيد المؤكد، وتوضيح الواضح، وتبيين البيّن، ونقل نصوص من المعجم ومن مؤلفات علم الصرف، فتلك حقيقة لا تخفى على المطّلع، وسنتجاوز ذلك محاولة فهم الدافع لذلك التداخل ، والغاية من حديث الصرفي عن السماعي، وإيراده لغير المطرد، وهو يُعنى بالمطرد الذي يقاس عليه، ويبنى عليه القانون، وكذلك

الهدف من تناول المعجمي للقياسي، وإيراده للمطرد من كلام العرب الذي يُعرف بالقياس، وهو يُعنى بالسماعي، والشاذ الذي لا يُقاس، ويطلب تسجيل لغات العرب التي لا تُعرف بالقياس.

وبعد النظر والتأمل وجدت أن أهم الأسباب التي أدت إلى التداخل بين علم الصرف والمعجم، وخروج الصرفي عن وظيفته إلى وظيفة المعجمي والعكس هي:

تقارب الفرعين:

تقارب الفرعين من أسباب التداخل، فعلم الصرف يشارك المعجم في دراسة المفردات، فالحد الفاصل بينهما – فيما يتعلق بالمطرد وغير المطرد، إذا تجاوزنا الوظائف الأخرى– في الأساس يكمن في المطرد الذي يُقاس عليه، وغير المطرد الذيُ يروى ولا يقاس عليه، وهذا الحدٌ مظنةٌ للتجاوز أحيانا، ومظنةُ التوسع فيه أحايين أخرى، فسيجد القارئ في المؤلفات الصرفية الخلاف في عدّ بعض الظواهر من الشواذ التي لا يقاس عليها، أو من الظواهر المطردة، والخلافات فيهما مبثوثة في كتب الصرف، والخلاف فيها سبب من أسباب التداخل (١٧).

تتميم الفائدة:

يذكر الصرفيون – أحيانا– ما يخرج عن وظيفتهم، وهي العناية بالمطرد من أجل الفائدة، فيتطرق الصرفي إلى ما لا ينضبط من الظواهر والأساليب؛ من أجل التقريب،
ولكيلا يخلو المصنف من ذكر ما يستدعيه المقام، مع التنبيه على أنّه غير مطرد، وأنه لا يخضع لقياس، من ذلك الكلام عن حركة العين في مستقبلات الفعل الثلاثي مفتوح العين إذا لم يكن عينه أو لامه حلقي، وكذلك مصادر الفعل الثلاثي، وكذلك جموع التكسير.

وفي المقابل نجد المعجميين يخرجون إلى ذكر بعض المطرد من الكلام، وشيء من القواعد الصرفية تتميما للفائدة، و ليخرج قارئ المعجم بأكبر قدر من الفائدة فيما يتعلق بالمفردات القياسي منها والسماعي، يقول ابن سيده:"علم اللسان في الجملة ضربان:

أحدهما حفظ الألفاظ الدالة في كل لسان وما يدل عليه لشيء شيء منها وذلك كقولنا طويل وقصير وعامل وعالم وجاهل.

والثاني في علم قوانين تلك الألفاظ ومعنى القوانين أقاويل جامعة تنحصر في كل واحد منها أشياء كثيرة...وتلك القوانين كالمقاييس التي يعلم بها المؤنث من المذكر والجمع من

الواحد والممدود من المقصور والمقاييس التي تطرد عليها المصادر والأفعال ويبين بها المتعدي من غير المتعدي واللازم من غير اللازم وما يصل بحرف وغير حرف وما يقضي عليه بأنه أصل أو زائد أو مبدل وكالاستدلالات التي يعرف بها المقلوب والمحول والاتباع ولذلك ذكرت هذه الأبواب كلها بعد ذكر الألفاظ المفردة الدالة ليكون ذلك مستغنيا في نفسه غريبا في جنسه "[١٨]

ومن قبله الفارابي الذي جمع في معجمه المطرد وغير المطرد، السماعي والقياسي، يقول محقق المعجم:جمع" بين نوعين من المادة اللغوية في مكان واحد: النوع المسموع، والنوع المقيس. أما النوع الأول فكان جُلّ معجمه، و أما النوع الآخر: فقد تحدث عنه في مقدمته، وفي الفصول التي ذيّل بها كثيرًا من أبواب كتابه، ولا سيما في شطر الأفعال، و بذلك وضع بين أيدينا المادة اللغوية كلّها ما لا ضابط له بالنص عليه، وماله ضابط بذكر قاعدته"[١٩]

بيان ما حدث في الكلمة من تغيير:

من الأسباب التي دعت المعجمي إلى التداخل مع وظيفة الصرفي، الوظيفة التي تتعلق بدراسة التغييرات الطارئة على المفردة، بيان ما طرأ على الكلمة من تغيير، وهي وظيفة خاصة بعلم الصرف، فالصرف كما ذكرنا من قبل علم بأصول يعرف به أحوال أبنية الكلم التي ليست ببناء ولا إعراب، و الصرف يرصد تلك التغييرات، وقد وضحنا هذا الأمر في المبحث الأول، فحين يذكر المعجمي وزن كلمة ما يبين أحيانا ما حدث لها من تغيير من إبدال، أو إعلال، وكذلك عند تأصيل الكلمة، وتبيين الجذر الذي أُشتقت منه، والأصل الذي تؤوب إليه، وما يُبنى على ذلك من ترتيب الكلمة في المعجم، وبيان معناها.

بيان ما لا ينضبط:

عندما يذكر الصرفي القانون المبني على المطرد من كلام العرب، ويفصل القول في القواعد التي شُيدت على القياس، والظواهر اللغوية المنضبطة، يبين في الأغلب ما خرج عنها مما لا يقاس عليه، ومن غير المنضبط، ومن الوقائع غير المطردة في كلام العرب، ولو تتبعنا الكتب الصرفية لوجدنا الأمثلة فيها كثيرة منها:

" واعلم أن الشئ إذا كثر بالمكان وكان اسمه جامدا فالباب فيه مفعلة بفتح العين، كالمأسدة والمسبعة والمذأبة: أي الموضع الكثير الأسد والسباع والذئاب، وهو مع كثرته ليس بقياس

مطرد، فلا يقال مضبعة ومقردة، ولم يأتوا بمثل هذا في الرباعي فما فوقه، نحو الضفدع والثعلب، بل استغنوا بقوله: كثير الثعالب، أو تقول: مكان مثعلب ومعقرب ومضفدع ومطحلب بكسر اللام الأولى على أنها اسم فاعل"(٢٠)

قال: " ونحو الترداد والتجوال والحثيثى والرميا للتكثير " أقول: يعني أنك إذا قصدت المبالغة في مصدر الثلاثي بنيته على التفعال، وهذا قول سيبويه، كالتهذار في الهذر الكثير، والتلعاب والترداد، وهو مع كثرته ليس بقياس مطرد"(٢١)

قال " المؤنث بالألف رابعة: نحو أنثى على إناث، ونحو صحراء على صحارى، والصفة نحو عطشى على عطاش، ونحو حرمى على حرامى، ونحو بطحاء على بطاح، ونحو عشراء على عشار، وفعلى أفعل كالصغرى على الصغر، وبالألف خامسة نحو حبارى على حباريات " أقول: اعلم أن ألف التأنيث الممدودة أو المقصورة إما أن تكون رابعة، أو فوقها، فما ألفه رابعة: إذا لم يكن فعلى أفعل، ولا فعلاء أفعل، يطرد جمعه بالألف والتاء، ويجوز أيضا جمعه مكسرا، لكن غير مطرد، وتكسيره على ضربين: الأول أن يجمع الجمع الأقصى، وذلك إذا اعتد بالألف لكون وضعها على اللزوم، فيقال في المقصورة فعال وفعالى في الاسم كدعاو ودعاوى، وفي الصفة فعالى بالألف لا غير كحبالى وخنائي، والألف في فعالى مبدلة من الياء على ما يجئ"(٢٢)

مفهوم المعجم عند المحدثين:

من الأسباب التي أدت للتداخل عند المحدثين خاصة التوسع فيه مفهوم المعجم، فأصبح يشمل كثير مما يتعلق بالألفاظ، ولم يعد يفرق كثيرا بين المطرد وغير المطرد، بل في الغالب يركز على المستعمل سواء أكان منضبطًا مطردًا أم غير ذلك، فلو عدنا إلى المعجم الوسيط وهو من أشهر المعاجم الحديثة لوجدنا أصحابه يذكرون في مقدمته منهجية المعجم، ومنها اختيار:" اللجنة من المصادر أشهرها، وأكثرها استعمالًا... أما أسماء الفاعلين والمفعولين، فذكرت مع الفعل ما رأت ضرورة النص عليه لخفائه، أو لتفريغ بعض المعاني عليه"(٢٣) فمناط الذكر من عدمه عند أصحاب المعجم الوسيط ليس المطرد، وغيره، وإنما المشهور، والأكثر استعمالا، ولو كان قياسيّا.

وكذلك توسع بعض المحدثين في ذكر المعلومات الصرفية، فصاحب معجم اللغة المعاصرة قد ذكر أكثر من (٥٩,٦٠١) معلومة صرفية كما أفاد في الإحصاءات المتعلقة

بالمعجم[٢٤]، وقد عدّ القصور في تناول المعلومات الصرفية للمداخل من عيوب المعاجم القديمة.[٢٥]

وهذه المعلومات الصرفية " وتشمل المعلومات الصرفية لمداخل الأفعال على: إثبات المضارع، والأمر إن لم يكن قياسيا، أو يصعب الاهتداء إليه، والمصادر سواء كانت قياسية، أو غير قياسية، والفاعل سواء كان قياسيا، أو غير قياسي[٢٦]"

يتضح من هذين النصين تغيّر مفهوم المعجم عند بعض المحدثين، والوقوف على الاختلاف بين مفهوم القدماء للمعجم، ومفهوم المحدثين، والأسباب الداعية لذلك بحاجة إلى دراسة مستقلة، دراسة ترصد المفهوم وتطبيقاته، والمنهج وإجراءاته وربط التنظير بالتطبيق، ولكن الغرض هنا بيان أنّ المفهوم سبب من أسباب التداخل.

إذن هذه الأسباب التي تكمن وراء ظاهرة التداخل بين علم الصرف والمعجم، وقد حرصت على تحليل الظاهرة، واستنباط الأسباب المؤدية لها، ولم يكن هدفي الحكم على التداخل من تصويب أو تخطئة، فالأسباب تختلف بعضها مما تقتضيه طبيعة العلمين، وبعضها الآخر سمة خاصة ببعض المؤلفين.

المبحث الثالث: الصرف والمعجم بين التأثير والتأثر:

اشتراك علم الصرف مع المعجم في دراسة المفردات، و في بحث الكلمات ينتج تداخلا بينهما كما مر معنا في المبحث السابق، ويجعل لكلٍّ منهما تأثير في الآخر كما سنذكر في هذا المبحث، و سنرصد التأثير بين الفرعين دون الدخول في محاولة حصر كل تأثير، واستقراء كل أثر، بل يكفي الإشارة لأهم مظاهرها مع التمثيل لها، وسنجمل الكلام في محورين:

المحور الأول: أثر الصرف في المعجم:

من المعلوم أنّ لكل معجم طريقةً في ترتيب مواده، فمعاجم رُتب المواد فيها بحسب مخارج الحروف، و معاجم حسب الحرف الأول، و أخرى حسب الحرف الأخير، وذلك بعد تأصيل الكلمة، وتجريدها من الحروف الزوائد، و هنا يأتي دور علم الصرف في معرفة الأصلي، والزائد في الكلمة، وقد وقعت إشكالات في ترتيب المعجم تعود إلى خطأ المعجمي في القاعدة الصرفية، يقول ابن دريد:" وَاعْلَم أَنه لَا يَسْتَغْنِي النَّاظر فِي هَذَا الْكتاب عَن معرفَة الزَّوَائِد لِأَنَّهَا كَثِيرَة الدُّخُول فِي الْأَبْنِيَة قل مَا يمْتَنع مِنْهَا الرباعي والخماسي والملحق

بالسداسي من الْبناء، فَإِذا عرفت مواقع الزَّوَائِد فِي الْأَبْنِيَة كَانَ ذَلِك حريا أَلا تشذ على النَّاظر فِيهَا إِن شَاءَ الله تَعَالَى " [٢٧]

وهذه الصورة الأولى من صور تأثير الصرف في المعجم فيما يخص الترتيب، وهذا نجده في جلّ معاجم الألفاظ باستثناء بعض المعاجم الحديثة التي لا تراعي أصل الكلمة.

الصورة الثانية: رتبت بعضُ المعاجم المادة ترتيبًا مبنيًا على الأبنية بأنواعها، ومن ذلك معجم العين يقول الخليل: " كلاَمُ العَرَب مبنيّ على أربعةِ أصناف: على الثُّنَائِيِّ والثُّلاَثِيّ، والرُّباعيّ، والخماسيّ... وليس للعرب بناء في الأسماء ولا في الأفعال أكثر من خمسةِ أحرُف، فمهما وَجَدْتَ زيادة على خمسة أحرف في فِعل أو اسم، فاعلم أنَّها زائدة على البناء "[٢٨] .، فنجد الخليل قد رتب كتاب العين على أبواب وهي:

باب الثنائي المشدد ثانيه.

باب الثلاثي الصحيح.

باب الثلاثي المعتل.

باب اللفيف.

باب الرباعي.

باب الخماسي.

وكذلك الفارابي في ديوان الأدب إذ رتب المعجم بحسب الأبنية، فقد قسّم كتابه ستة أقسام سمّاها كُتبا: وهي على الترتيب الآتي:

كتاب السالم، وعرّفه بقوله: " ما سلم من حروف المد واللين والتضعيف"

كتاب المضاعف، وعرفه بقوله: " ما كانت العين منه واللام من جنس واحد"

كتاب المثال، وعرّفه بقوله: " ما كانت في أوله واو أو ياء"

كتاب ذوات الثلاثة، وعرفه بقوله: " ما كنت العين منه حرفا من حروف المد واللين" وهو الأجوف.

كتاب ذوات الأربعة، وعرفه بقوله: " ما كانت اللام منه حرفا من حروف المد واللين" وهو الناقص.

كتاب المهموز، وذكر السر في إفراد المهموز بكتاب بقوله: " والهمزة كالحرف السالم في احتمال الحركات، وإنما جعلت في حروف الاعتلال؛ لأنها تلين فتلحق بها".

وقد جعل كل كتاب من هذه الكتب شطرين: أسماء، وأفعال، وقسم كل شطر منها إلى أبواب بحسب التجرد والزيادة.

و إذا نظرنا في المحكم والمحيط الأعظم في اللغة لابن سيده وجدناه قد سار على نهج الخليل، ولكنه يتميز بالتنظيم داخل كل مادة، فيقدم الأفعال ،الماضي فالمضارع ثم المصدر والأسماء المفردة، ثم الجمع ، والمجرد، ثم المزيد.

وفي العصر الحديث نجد اللجنة التي عملت المعجم الوسيط قد وضعت ضوابط لترتيب المعجم منها:(٢٩)

تقديم الأفعال على الأسماء.

تقديم المجرّد على المزيد من الأفعال.

تقديم الفعل اللازم على الفعل المتعدي.

ولو تأملنا التقسيمات السابقة لوجدنا حضور مصطلحات علمية صرفية تُشكل بنية علم الصرف، وعليها مدار مسائله، وجلّ مباحثه مما يؤكد علاقة المعجم بعلم الصرف، ودوره في ترتيبه وتبويبه، بل إنّ العماد في الترتيب على الصرف.

و أما أثر الصرف في المتن المعجمي ، فإننا لكي نصل إلى المعنى الصحيح لأي كلمة لا بد من النظر في شيئين: الأول: معنى الجذر، والثاني: معنى البنية التي هي قالب لذلك الجذر، فمعنى كلمة ضارب مثلا مأخوذ من معنى الجذر الضاد والراء والباء، ومأخوذ من معنى البنية، و الصرف – كما هو معلوم– علم الأبنية، ومن هنا يؤثّر علم الصرف في النص المعجمي.

ومن مظاهر أثر الصرف في المعجم الأدلة التي يعتمد عليها المعجمي في معرفة أصل الكلمة من مثل "عدم النظير" أي عدم ورود هذا البناء، وذلك عند القول بأصالة حرفٍ ما، وعند ذلك يتعين جعله زائدا، من ذلك:" وَيُقَال طيبٌ مقرفَل ومقرنَف لم يسْتَدلّ سِيبَوَيْهٍ على زِيَادَة النُّون فِي قرنفل بمقرفل الَّذِي ذكره إِنَّمَا اسْتدلَّ على زِيَادَة النُّون فِيهَا بِأَنَّهُ لَيْسَ فِي الْكَلَام مثل سفرجل فَيكون هَذَا مُلْحقًا بِهِ"(٣٠)

والوصول إلى القطع بعدم النظر يعقب نظرًا استقرائيًا ينخل فيها الكلام، فيميز المطرد وغير المطرد منتهيًا بقاعدة من قواعد الكلم، وهذه غاية علم الصرف.

ويظهر تأثير الصرف في المتن المعجمي كذلك في معرفة اشتقاق الكلمة، ووضعها تحت جذرها المناسب، ومع أخواتها فيه، ولا يخفى أثر ذلك في الاشتقاق، وفي معرفة دلالة الكلمة، وما يعقب ذلك من رصد الظواهر اللغوية.

إنّ المتصدي للتأليف في المعجم لا غنى له عن النظر في علم الصرف، واتقان مباحثه، وفهم دقيق مسائله، فقد رأينا أثر ذلك في الترتيب والتبويب، وفي المتن المعجمي كذلك، يقول ابن سيده وهو يفاخر بصنيعه في المعجم:

" ومن أعجب ما اختص به هذا الكتاب: تخليص الياء من الواو، وتعين ما انقلبت عنه الألف المنقلبة، من ياء أو واو، وتحييز الزائد من الأصل، بتخليص الثلاثي والرباعي والخماسي، وهذا فصل لا يصل إليه إلا من قتل التصاريف علما، وأحاط بعلل ما يجعله زائدا من حروف الزوائد حكما، فإن المتأمل إذا تأمل في كتابي مأججا ويأججا ويأجوج ومأجوج، ورأى موضع كل واحد من هذه، لم يفرق بين أحكامها إلا أن يكون مقيتا على علم التصاريف"(٣١)

المحور الثاني: أثر المعجم في الصرف:

مما تقدم في بيان وظيفة المعجم، ووظيفة علم الصرف يظهر كيف يمكن يؤثر الأول في الثاني، فالصرفي يُعنى بالمطرد من كلام العرب، والمنضبط من الكلم، فيضع عليه القانون، ويستخرج منه القاعدة، والمعجمي يحاول جمع المفردات، ويهدف إلى تتبع اللغات، ولن يكون ثمة سبيل إلى تقييس غير المقيس، وترقية ما حُكم عليه بأنه غير منضبط، و أنه مسموع لا يقاس عليه إلا بالرجوع إلى المعجم، وهذا ما فعله المجمعيون في العصر الحديث عند عدّ بعض الظواهر قياسية بعد أن كانت مقصورة على السماع، ومن ذلك:

" قياس صُنع مصدر من كلمة بزيادة مشددة وتاء؛ وهو المصدر الصناعي.

قياس صوغ مصدر على فُعال من الفعل اللازم المفتوح العين للدلالة على المرض.

قياس صوغ على وزن فَعَلان للفعل اللازم المفتوح العين إذا دلّ على تلقب واضطراب.

قياس صوغ مصدر على وزن فعالة من جميع أبواب الثلاثي على الحرفة أو شبهها.

قياس صوغ اسم وزن مفْعل ومفْعال ومفْعلة من الثلاثي للدلالة على الآلة التي يُعالج بها الشيء، ويضاف إلى هذه الصيغ الثلاث فعّالة كخرّاطة وسمّاعة.

قياس صوغ مَفعلة من أسماء الأعيان الثلاثية الأصول، للمكان الذي تكثر فيه هذه الأعيان، سواء أكانت من الحيوان، أم النبات، أم الجماد، كمبطخة ومأسدة"[٣٢]

هذا مناط تأثير المعجم في علم الصرف، فالمعجم بما يقدمه من شواهد ولغات، وحفظ مفردات، يمنح الصرفي إمكانية تغيير بعض الأحكام، وتبديل بعض القواعد، وفق المنهجية المعروفة التي يسلكها الصرفيون، ووفق رؤية يتبعها المحدثون.

الخاتمة:

في ختام البحث نجمل ما قد فصلناه، ونوجز ما قد بسطناه، ونذكر أهم النتائج التي وصل إليها البحث، وهي:

- يشارك المعجم علم الصرف في دراسة المفردات، وبحثها، ولكن بينهما اختلافات في الغاية، بُني عليه اختلاف في المنهج:

فعلم الصرف يُعنى بالمطرد من كلام العرب؛ ليصوغ منها القوانين المتعلقة بالمفردات، ويرصد التغييرات التي تلحق بالأبنية.

وأما المعجم فيُعنى بجمع معاني المفردات وشرحها، ويُعنى كذلك بالظواهر اللغوية غير المطردة.

ومن أجل ذلك تختلف منهجية الصرفي عن المعجمي، وتختلف من قبلُ مادة الصرفي عن مادة المعجمي، فمادة الصرفي الظواهر المطردة، والأبنية التي تقبل التغيير، و مادة المعجمي الظواهر غير المطردة، والمفردات اللغوية القابلة للتغيير وغير القابلة.

- أكد البحث التداخل بين الفرعين، وأعاد أسباب إلى ذلك جملة من الأسباب:

تقارب الفرعين.

تتميم الفائدة.

بيان ما حدث في الكلمة من تغيير.

بيان ما لا ينضبط.

مفهوم المعجم عند المحدثين.

رصد البحث بعض مظاهر التأثير بين الفرعين على النحو الآتي:

- أثّر علم الصرف في المعجم سواء أكان في التبويب والترتيب، أو في المتن المعجمي بالاعتماد عليه في معاني الأبنية، ومعرفة أصل الكلمة، والوقوف على التغييرات التي طرت على الكلمة.
- وأثّر المعجم كذلك في علم الصرف بالاعتماد عليه في عدّ بعض الظواهر اللغوية، والصيغ مما يقاس عليه.

Abstract

the relationship between morphology and the Arabic lexicon

Key words: morphology, lexicon, influence differentiation and overlapping and Affect

d.r: mogbel ali aldady

Umm Al-Qura University

This study is considered one of the Interdisciplinary studies , as it aims to examine the relationship of morphology science with the Arabic lexicon .Morphology science and lexicon are branches of Arabic linguistics that participate in the study of vocabularies . The research proceeded from the following hypothesis : it is assumed that there is a common thing between the morphology and lexicon, while there are limits to distinguishing each science from other, as there are functions that assigned to the lexical alone but not to the morphological and vice versa.

The research has been divided into three sections:

The first one : morphology and lexicon: differentiation and limits

The second one : morphology and lexicon: overlapping and its causes.

The third one: morphology and lexicon between Affect and effect

The researcher used several methods to study the relationship between the two sciences. The descriptive analytical approach will be used by the researcher to define the concept of each science, and he will monitor the overlap and influence between them by the balanced ”comparative” approach.And he reached several results, the most important of which are:- There are differences between the morphology and the lexicon. The morphology is concerned with the common of the Arab’s words, and it monitors the changes that occur to the forms of the word, while the lexicon is concerned with The collect and explain meanings of vocabularies.and it concerned with the uncommon linguistic phenomenon.

The overlapping between the two branches are due to: the similarities between the two branches, the benefit to the reader, the clarify of changes that happened in the word, the clarify of what cannot be adjusted, and the concept of the lexicon for the modern researchers .

The research monitored some aspects of the influence between the two branches as follows:The impact of the morphology in the lexicon , whether in the arrangement, or in the lexical text, relying on it in the meanings of the vocabularies , knowing the origin of the word, and define the changes that happened to the word.The lexicon also influenced the morphology by relying on it in counting some linguistic phenomena and vocabularies to make it a standard.

الهوامش

[١] ينظر بحثي: علوم العربية بين القدماء والمحدثين، مجلة الدراية، كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنين بدسوق، جامعة الأزهر،ع ٢٠١٧/١٧

[٢] الخصائص، تحقيق محمد علي النجار،دار الكتب المصرية،٣٤/١

[٣] تحقيق علي أبو ملحم،دار ومكتبة الهلال،ط الأولى،١٩٩٦م ص١٧

[٤] السابق ص١٩

[٥] إحصاء العلوم، ص١٩ وما بعدها

[٦] يحيى بن حمزة الحسيني العلوي الطالبي، تحقيق عبدالحميد هنداوي، المكتبة العنصرية – بيروت الطبعة: الأولى، ١٤٢٤ هـ، ص١٤وما بعدها.

[٧] السابق

[٨] ينظر: الاستقبال العربي لعلم اللغة، مقبل الدعدي، مركز تكوين.

[٩] معجم ديوان الأدب، تحقيق: دكتور أحمد مختار عمر مراجعة: دكتور إبراهيم أنيس طبعة: مؤسسة دار الشعب للصحافة والطباعة والنشر، القاهرة عام النشر: ١٤٢٤ هـ،٨٨/١

[١٠] السابق

[١١] تحقيق: عبدالستار أحمد فراج، مصطفى السقا،حسين نصار، معهد المخطوطات بجامعة الدول العربية،١٣٧٧هـ،١١/١

[١٢] السابق.

[١٣] السابق،١٢/١

[١٤] تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة بإشراف: محمد نعيم العرقسُوسي الناشر: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان الطبعة: الثامنة، ١٤٢٤ هـ، ص٢٧

[١٥] معجم متن اللغة الناشر: دار مكتبة الحياة – بيروت،١٣٧٧هـ،٧٣/١

[١٦] السابق

[١٧] ينظر مثلا في باب النسب، أو التصغير، والجموع وغيرها.

(١٨) المخصص، خليل إبراهم جفال، الناشر :دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة :الأولى، ١٤١٧هـ، ١/ ٤١

[١٩] أحمد مختار عمر، ص٢٢

[٢٠] شرح شافية ابن الحاجب، محمد بن الحسن الرضي الإستراباذي، تحقيق: محمد نور ، محمد الزفزاف، محمد محيى الدين عبد الحميد – المدرس في تخصص كلية اللغة العربية الناشر: دار الكتب العلمية بيروت – لبنان،١٨٨/١

(٢١) السابق،١٦٧/١

(٢٢) السابق،١٥٨/٢

(٢٣) مجمع اللغة العربية، القاهرة، الطبعة الرابعة، ص٢٨

(٢٤) أحمد مختار عمر، عالم الكتب، الطبعة الأولى،١٤٢٩هـ،ص ٢٦

(٢٥) السابق، ص٩

(٢٦) السابق،ص١٣

(٢٧) تحقيق، رمزي بعلبكي، دار العلم للملايين،بيروت، الطبعة الأولى،٤٧/١

(٢٨) تحقيق: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي،الناشر: دار ومكتبة الهلال،٤٨/١

(٢٩)مجمع اللغة العربية بالقاهرة،(إبراهيم مصطفى / أحمد الزيات / حامد عبد القادر / محمد النجار)،الناشر: دار الدعوة.

(٣٠) ابن سيده، المخصص ٢٦٥/٣

(٣١) المحكم والمحيط الأعظم ١/ ٤٦

(٣٢) المعجم الوسيط.ص٢٨، وللاستزادة ينظر: مجمع اللغة في ثلاثين عاما، مجموعة القرارات العلمية.

المراجع

- أحمد رضا، معجم متن اللغة الناشر: دار مكتبة الحياة – بيروت،١٣٧٧هـ،
- أحمد مختار عمر، معجم اللغة المعاصرة، عالم الكتب، الطبعة الأولى،١٤٢٩هـ
- إسحاق بن إبراهيم الفارابي، معجم ديوان الأدب، تحقيق: دكتور أحمد مختار عمر مراجعة: دكتور إبراهيم أنيس طبعة: مؤسسة دار الشعب للصحافة والطباعة والنشر، القاهرة عام النشر: ١٤٢٤هـ
- الخليل بن أحمد، العين، تحقيق: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي، الناشر: دار ومكتبة الهلال
- عثمان ابن جني، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، دار الكتب المصرية
- علي بن إسماعيل (ابن سيده)، المحكم والمحيط الأعظم، تحقيق: عبدالستار أحمد فراج، مصطفى السقا، حسين نصار، معهد المخطوطات بجامعة الدول العربية،١٣٧٧هـ
- المخصص، خليل إبراهيم جفال، الناشر :دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة :الأولى، ١٤١٧هـ
- مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، القاهرة، الطبعة الرابعة

- محمد بن الحسن ابن دريد ،تحقيق، رمزي بعلبكي، دار العلم للملايين،بيروت، الطبعة الأولى
- محمد بن الحسن الرضي الإستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق: محمد نور، محمد الزفزاف، محمد محيي الدين عبد الحميد – المدرس في تخصص كلية اللغة العربية الناشر: دار الكتب العلمية بيروت – لبنان،١٨٨/١
- محمد الفارابي، إحصاء العلوم، تحقيق علي أبو ملحم، دار ومكتبة الهلال، ط الأولى،١٩٩٦م
- محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، القاموس المحيط، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة بإشراف: محمد نعيم العرقسُوسي الناشر: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان الطبعة: الثامنة، ١٤٢٦ هـ
- مقبل الدعدي، الاستقبال العربي لعلم اللغة، مقبل الدعدي، مركز تكوين.
- علوم العربية بين القدماء والمحدثين، مجلة الدراية، كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنين بدسوق، جامعة الأزهر، ع ٢٠١٧/١٧
- يحيى بن حمزة الحسيني العلوي الطالبي، الطراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز تحقيق عبد الحميد هنداوي، المكتبة العنصرية – بيروت الطبعة: الأولى، ١٤٢٣ هـ